**أهمية التعليم المقاولاتي في إنشاء مؤسسات المقاولة**

**الدكتوراه حسينة سعدي**

**جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان**

**مقدمة:**

عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة موجة من الاصلاحات الاقتصادية و مسار تحول من النهج الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر، مما أكد على أهمية الإنشاء لمؤسسات المقاولة من قبل الشباب المتعلم على اعتبارها فئة اجتماعية متميزة بتثمين كل ما يساهم في إعلاء قيمة الفرد و تنمية قدراته ( lakjaa,21-22 mai2007)و مهاراته للمشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية و خدمة المجتمع، بما يعزز عامل الثقة بالنفس لديهم والقدرة على أخذ زمام المبادرة و المخاطرة كخصائص للشخص المقاول المتقاربة مع ديناميكية النمو الاجتماعي للفرد الشاب المتوافقة مع المستجدات و التطورات التكنولوجية التي تجعل من السلوك سلوكا مبتكرا و متطلعا لكل ما هو جديد.

و لتحقيق هذا الغرض على المستوي السلوكي يجب أن تتفاعل الجامعة مع هذه المتغيرات و أن تكون بدورها فضاء لاكتشاف الشباب المقاول القادر على إنتاج أفكار مبدعة و مؤسسة لمؤسسات منتجة تعمل على خلق فرص عمل مبتكرة و توفير مناصب شغل مع التركيز على أهمية تنويع النشاط الاقتصادي لخروج الجزائر من منطق الريع البترولي.

وعليه توجب على الجامعة ضرورة إدراج وحدات تعليمية تخدم هذا الغرض بتوسيع أفق التفكير و تعديل السلوك لدي الطالب الجامعي لتحويل توجهه المهني نحو عمل المقاولة، مما جعلنا نتساءل:

**عن مدي فعالية التعليم المقاولاتي في إنشاء مؤسسات المقاولة.** حيث قسمنا مجال الدراسة إلي شقين:

1-**مفاهيم أساسية عن المقاولاتية و روح المقاولة و التعليم المقاولات:**

 **1-1-تعريف المقاولاتية:**

عرف **ألان فايول** المقاولاتية علي أنها:" حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية و التي تشمل خصائصا

تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير و

 الأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

كما تشمل أيضا حسب البروفيسور **هوارد ستيفنسون** فرص الأعمال التي تتطلب المتابعة والتجسيد من طرف الأفراد و المنظمات، وبالتالي المقاولاتية هي المصدر الأساسي لروح المبادرة عند الشخص المقاول.

وعليه المقاولاتية هي:" تلك الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل قانوني محدد بهدف تحقيق الربح، من خلال الأخذ بالمبادرة ة وتحمل المخاطر و التعرف على فرص الأعمال ومتابعتها وتجسيدهافي أرض الواقع(بن قدور و محمد، جانفي2017،ص348).

إذن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة أين تتحول الفكرة إلي مؤسسة و كيان قائم بذاته، تجعل من المقاول الشخص القادر علي تحويل أفكاره الإبداعية إلي حقيقة ملموسة و مسجدة في شكل مشروع(حديدان،2017،ص26-27)،مما جعل **شمبيتر** يعرف **المقاول المبدع:"** بالشخص الوحيد القادر على نقل الاقتصاد من حالة الثبات إلى حالة الديناميكية، بما يقدمه هذا الأخير من منتجات وخدمات جديدة، إذ تنحصر فيه صفة الاستقلالية، المقاومة، التمرد والإبداع، وهذا ما يجعل الرأسمالية في حركة متنامية بفضل تخيل الجديد وحلّ مشكلات التسيير والتنظيم، ورفض الروتين والتقليد، وخلق المعلومات الجديدة و الهامة(بدراوي،2014-2015،ص138).

وعليه المقاول هو فاعل رئيسي في الديناميكية المقاولاتية التي تنطلق من دافع الشعور بالإنجاز. تجعل من الشاب المقاول: "كل شخص يترواح عمره ما بين 15-35 سنة و الذي يبرهن على قدرات في الابداع و المبادرة و مواجهة الأخطار في طريق ممارسته لنشاط ماchigunta,décembre2003,p05)). خاصة أن مرحلة الشباب تمثل نقطة تحول من عنصر مجتمعي إلي فاعل اقتصادي و اجتماعي(بلحاج،1996،ص20)، مما يؤكد دور الكفاءة و الخبرة و الرأسمال الاجتماعي في الحصول علي عمل و الذي يتحدد في مجموع العلاقات البنيوية (forier&serge,1997,p33)التي تختص بها المؤسسات التعليمية بكل أطوارها و التي قد أسهمت في تنميط الشخصية الاجتماعية للشباب العربي حسب بعض التحاليل السوسيولوجية(مصطفي،1999،ص17)، مما جعل التركيز علي تعديل مهامها أمرا ضروريا.

**1-2 تعريف المقاولة:**

هي نسق كجميع الأنساق تحتوي على بنية مكونة من عناصر مادية وغير مادية وبشرية و شبكة من التدفق المالي المعلوماتي، تربط مختلف العناصر لتحقيق وحدة المؤسسة، فهي فضاء أو مكان لبروز الفكر الإبداعي وخلق الثروة الاقتصادية". (بوقرة واسحاق،مارس2017،ص98)و التي حسب المقاربة الفيبيرية تجعل من المقاولة روحا للمثابرة و المغامرة.

 **1-3**-**تعريف روح المقاولة:**

ارتبط المفهوم بروح المبادرة والنشاط الممارس الذي يحمل معنى التجديد والتغيير، هذه المبادرات والإمكانات والمهارات لا تخص فقط أشخاصا يرغبون في إنشاء مؤسسة بل تشمل أفرادا يسعون إلى تنمية كفاءاتهم وقدراتهم من أجل التكييف مع عوامل التغير، مما يجعلهم يتميزون بالمرونة والانفتاح على الآخر( سلامي،2012 ). و لتنمية الحس المقاولاتي و استثارة الدوافع و روح المبادرة لإنشاء مؤسسة مبتكرة(غير نمطية)، و الالمام بظروف المحيط الاقتصادي، تطلب الأمر ضرورة إدراج التعليم المقاولاتي في المقرارات الجامعية وذلك منذ سنة 1947 على مستوي جامعة هافارد الأمريكية (كلية إدارة الأعمال)، و الذي تعمم في جامعات أخرى أين تعد جامعة جنوب كاليفورنيا (1971)أول جامعة تطرح مساقا حديثا و متطورا في المقاولاتية مع طرح عدة اشكاليات في تدريسه حيث يفتقر هذا الأخير إلى الاطار المعرفي و قلة الدراسات، إلا أنه في سنوات الثمانينات تطور و توسع التعليم المقاولاتي في البرامج الأكاديمية ،حيث قدر عدد الجامعات التي تدرس هذه الوحدة التدريسية إلى 250 جامعة، علما أن التطور في المجال التكنولوجي و الاتصالات و المعلومات أطفي عليه معيار الشرعية العلمية و البيداغوجية.(الجودي،2014-2015،ص134-135)

اضافة إلى أهمية التعليم التطبيقي الذي استحدثته أوربا منذ( 1988) بتخصيص برامج تشجيعية لمفهوم المنشأة في التعليم العالي بشراكة و دعم من شركات خاصة محلية و اقليمية الأمر الذي استوجب في ما بعد أشكال أخرى حديثة للتعليم كالتعليم الالكتروني و التعليم عن بعد أين تنصب جمعيها في جعل الطالب الجامعي شخصا رياديا قادرا علي التحليل و الابداع في مجالات متنوعة(العجلة،جوان،2013،ص34-35).

إذن جودة التعليم تكتمل في اكتساب المتعلم القدرة على الملائمة من حيث دوره و مكانته في المجتمع، لأن المعرفة أصبحت موردا اقتصاديا يفوق في مرونته و كفاءته و قيمته المضافة الموارد الاقتصادية الأخرى، مما يؤكد على أهمية إعداد الرأسمال البشري بالتركيز علي الاستثمار العقلاني في قطاع التعليم و الذي يمثل الرأسمال غير الملموس كنهج اتخذته الدول المتطورة في فترة التسعينات( المنصف،2002،ص18)، بالاعتماد علي اكتشافات العقل البشري في مجال الالكترونيات الدقيقة و الهندسة الحيوية و الذكاء الصناعي، الاتصالات، الكمبيوتر.....إلخ( أبو زيد،2005،ص18).

 **1-4- مفهوم التعليم المقاولاتي:**

يعرف التعليم المقاولاتي علي أنه:" مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم علي إعلام و تدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلي تعزيز الوعي المقاولاتي و تأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة و تطويرها".

و تعرف بدورها موسوعة ويكيبيديا الانجليزية التعليم المقاولاتي بأنه:" تلك العملية التعليمية التي تهدف إلي تزويد الطلاب بالمعارف و المهارات اللازمة، و إثارة دافعيتهم و تعزيزها وذلك من أجل تحفيزهم وتشجعيهم علي النجاح

المقاولاتي علي نطاق واسع و مستويات عديدة. "

كما قد يشار علي أن التعليم المقاولاتي هو:" سلسلة من النشاطات التي تهدف إلي تمكين الفرد من استيعاب و إدراك و تطوير معارفه و مهاراته و قيمه، مما يمكنه من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب ابداعي و ذلك من خلال تحديدها و تعريفها و تحليلها لإيجاد الحلول المناسبة لها."

و لقد حصرت المقاربة التربوية مهام التعليم المقاولاتي في تعزيز قيمة تقدير الذات لدي الفرد المتعلم و غرس قيمة الثقة بالنفس في نفسه، مما يؤدي إلي تغذية المواهب الابداعية و بناء القيم و المهارات ذات العلاقة في توسيع مداركه في الدراسة و ما يليها من فرص أعمال تجعل البعض منهم يتبنون أساليب لازمة و سلوكيات مرتبطة بالتخطيط لمسار العمل المقاولاتي و ممارسة المهنة.

إذن هذه المعطيات تجعل من التعليم للمقاولاتية مجموعة من الأنشطة و الأساليب الهادفة إلي غرس روح المقاولاتية لدي الطلبة و تزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة( )، حيث اعتبر **ألن فايول**هذا الأخير وسيلة لتعزيز التفكير و السلوك و المهارات المقاولاتية و التي تغطي مجموعة من الجوانب كالأفكار و النمو و الابداع(صكري وآخرون،2017،ص15-16).

 **1-4-1**-**أهمية التعليم المقاولاتي:**

و إذا حصرنا أهمية التعليم للمقاولاتية، فإنها تتجلي في أهمية غرس روح المبادرة و تفعيل القدرات المتميزة و اكتشاف المهارات المبتكرة مع زيادة احتمال بلورة أفكار ابتكارية مؤسسة لمشاريع أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية و مشاريع ريادية تعمل على صناعة القادة و زيادة فرص نجاح الأعمال ذات العلاقة بالتوجه المعرفي و إنتاج الثروة و تراكم الرأسمالي و امتصاص البطالة، بإنتاج سلع/ خدمات الغرض منها خدمة الاقتصاد، بما يدعم بناء أسس اقتصاد المعرفة في بلادنا و انتاج مقاولين شباب مبدعين.

**1-4-2- أهداف التعليم المقاولاتي**:

هذه الجوانب من الأهمية تبرز بدورها الأهداف المسطرة من برمجة هذه الوحدة التدريسية ضمن

امكانية تمكين المتعلمين من إعداد و تحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية بالاضطلاع المسبق على معطيات السوق و الاعتماد على أبحاث و دراسات،المنافسين و تمويل المشروع، الاجراءات القانونية و قضايا النظام الضريبي. هذه المعرفة المسبقة تشكل لديه تصورا عن كيفية بدأ المشروع و إدارته و عملية أخذ القرار، مما يستوجب ضرورة اكتساب مهارات إدارية و تنظيمية و تجارية و تقنية، تمكنه من الانجاز، وعليه فإن التعليم المقاولاتي يهدف إلى إعداد أفراد مقاولين يتمكنون من النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي مع رفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل( الجودي،2014-2015،ص143). الأمر الذي يتطلب حسب:

 توفير المسبقات (العوامل الشخصية و المحيط)و الاستعدادات ،الامكانيات ( صكري وآخرون،ص16-17 )J.PSabourinet, Y Gasse.

 **1-4-3- متطلبات برامج التعليم المقاولاتي:**

لتحقيق متطلبات هذا النوع من التعليم يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية و المنظمات الخاصة و الجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، والتي تشمل هذه الأخيرة على:

**1-4-3-1-البنية التحتية:** و ذلك من خلال توفير قاعات مناسبة مجهزة بالأدوات اللازمة و أجهزة الحواسب و الأجهزة المختلفة الأخرى مثل عرض الشرائح و البرمجيات التي توفر التطبيقات العملية و التدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوي المقاولاتي.

**1-4-3-2**-**توفير الموارد البشرية**: بتعيين أفراد مؤهلين لهم القدرة على تطبيق استراتيجيات و أساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية و استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية و ذلك بغرض تغيير الذهنيات و السلوكيات لدى المتعلمين، مع ضرورة توفير بيئة مدعمة للتعليم المقاولاتي بتجسيد خطوات تنفيد برامج هذا النوع من التعليم و خططه و أهدافه بالمساندة الكلية لجميع الأطراف المعنيين من أعلى الهرم إلى أدناها لإنجاح المبادرة في المجتمع، مع التركيز على التجارب السابقة و الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال من حيث الممارسة و التطبيق للسياقين التربوي و التعليمي.

**1-4-3-3**-**التكيف:** هذه المتطلبات تجعل من التكيفمطلبا شرعيا لاستجابة للتحديات و الضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر المُعولم(سلامي،2012،ص3).

**1-5-برامج التعليم المقاولاتي:**

ما يميز التعليم المقاولاتي كما ذكرنا سابقا صفة الديمومة حيث يكتسب المتعلمون الاستعدادات و المهارات طيلة مسار تعلمهم ، مما يساهم في إعداد و تطوير مهارات الريادة علي جميع المستويات التعليمية و التي تبدأ منذ المرحلة الابتدائية إلى أن تنتهي بالجامعة و ذلك لنضج المعرفة لديهم و بنائها علي الخبرات السابقة، مما يؤدي إلي نمو و تطوير الخبرة كمقاول من أجل فيما بعد التخطيط لإنجاز مشروع.

و لقد تقتصر المراحل التعليمية( الابتدائية/الثانوية) على ممارسة المتعلمون مختلف الأنشطة لملكية المشاريع بتعلم أساسيات الاقتصاد و الفرص و الخيارات المهنية الناتجة عنها، و عليه فإن من نواتج هذه المرحلة إثارة الدافعية و الاحساس بالفرص الفردية. و كذلك فإن من شروط الوعي بالكفاءة ضرورة اكتساب القدرة علي تناول الخطاب الاجتماعي بلغة رجال الأعمال، و كسب رؤية تصورية مطابقة لأرباب العمل على اعتبار أن هذا الجانب أساسي في مزاولة المهنة و التعلم التقني، بغية اكتشاف الكفاءات الأولية.

كما أن هذه المقدرة يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية والتي من المفروض أن تحتويها المساقات و المناهج الأخرى التي ترتبط بها، و للتوضيح نذكر كمثال مشاكل التدفق النقدي الذي يمكن أن تستخدم في مناهج الرياضيات، كما يمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من مناهج مهارات الاتصال.

يعد أيضا تفعيل التطبيقات الابداعية ضروري لتعزيز التعليم المقاولاتي، وذلك بحضور الندوات المساهمة في اكتشاف العديد من التطبيقات الابداعية، لأن إدراك المعارف السابقة يشكل خبرة معرفية و يشجع الأفراد على الابتكار و امكانية بلورة فكرة أعمال منفردة للقيام بعملية أخذ القرار من خلال بناء عمل متكامل، و الاضطلاع على تجارب أعمال مختلفة. لتبقي الغاية بدء تنفيذ المشروع، مما يتطلب مساندة خاصة من قبل الكليات و الجامعات و داعمة في برامج التعليم التطبيقي و التقني( مجدي وفاطمة الزهراء،2012،ص12). كما أن هذه البرامج الداعمة و المعززة للتعليم المقاولاتي تتجسد في استحداث آليات جديدة لهيئات حكومية و غير حكومية تهتم بالفعل الاقتصادي الحر و التي تخص:

**2**- **الفعل المقاولاتي ما بين المرافقة و التجسيد**:

**2-1- وكالات المرافقة الداعمة للفعل المقاولاتي**:

هذه الأخيرة مكلفة بمرافقة المقاول المحتمل إلى غاية تجسيد فكرته الابداعية، و التي تلعب دورا هاما في ترسيخ ثقافة المقاولة و ذلك بفضل الاستقبال و الاعلام و التوجيه و المرافقة و التكوين بالتنسيق، مع هيئة الجامعة. و لعل من أهم هيئات التكوين و الدعم.

2-1-1-**دار المقاولة:**

يعد إنشائها تجرية حديثة في الجزائر و إن كان الفضل يعود إلى فرنسا التي كانت من المبادرين الأوائل في صناعة هذه الفكرة بتنسيق و تثمين الجهود مع الجامعات الفرنسية حيث تبقي الغاية الملحة هي استقطاب عدد أكبر للطلبة الجامعيين بالتعريف بالموقع الجغرافي لدار المقاولة و دورها المنوط على مستوي المنظومة الجامعية بكل الفروع و التخصصات، مما يتطلب إعدادا لبرامج تكونية و تحسيسية و تنفيذية ،أين تساهم الوزارة الوصاية أي وزارة التعليم العالي بتقديم مساندة مالية تتراوح ما بين 10% و 40%. إضافة إلى المستحقات التي تجنيها دار المقاولة من جراء تحضير البرامج التعليمية و التكونية لفائدة المؤسسات الجامعية و إن كان من الصعب تقديرها حسب تصريح مديرة الدار.

و إذا ربطنا فعالية هذه الهيئة فإننا نجد أن هذه الأخيرة قد أدرجت موادا تعليمية في مجال إنشاء المؤسسات على مستوي كل الأطوار الجامعية (ليسانس، ما ستير، دكتوراه) انطلاقا من فكرة أن هذا التكوين يرفع من روح المقاولة، كإدراج مقياس معارف أساسية حول المؤسسة و سيرورة إنشاء مؤسسة، أو فتح تخصص كامل عن المقاولاتية لطلبة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيرية. و كذلك تقديم محاضرات في هذا المجال لتمكين الطالب من إعداد مخطط الأعمال و التعريف بالسوق و الدراسة المالية و التي ثمنت باستثارة الميل و الرغبة لدي الطالب في اكتشاف هذا العالم و التي تجسدت على مستوى مدينة قسنطينة بإنشاء 46 بالمئة من المؤسسات و ذلك حسب احصائية مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لسنة 2014. كما قامت هذه الهيئة بتنظيم مسابقة نجوم المقاولية و التي تدوم مدة أسبوع كامل لاستخراج ثلاثة مشاريع و أفكار تحمل لعناصر الابداع و روح المبادرة و أحسن تعاون مع الهيئات المحلية لتمنح الطالبة الثالث جوائز تشجعية و تربصات داخلية و خارجية.

مما قد يحقق إنجاز مشروع مقاولاتي بدعم من وكالة التشغيل اضافة إلى التكوين خلال العطلة الصيفية و الذين تمنح لهم شهادة تربص من خلال التنسيق مع هذه الأخيرة.

إن عملية تقييم فعالية التكوين قد تحددها مديرة الدار للمقاولة التي تري حسب استطلاعات الرأي أن العمل في المقاولة لا يعبر عن تطلعات و توقعات الطلبة المحتملين للعمل في هذا المجال( صندرة،2009-2010،ص3-6).

إذن دار المقاولة هي وسيط جيد ما بين الجامعة و وكالة دعم تشغيل الشباب.

**2-1-2-الوكالات الاستثمارية**: كآلية لبناء ثقافة المقاولة حيث نجد في هذا السياق مجموعة من الوكالات منها:

**الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات**:

أسندت لها المهام وفق قانون الاستثمار 1993 التي تكتمل في مساعدة أصحاب المقاولات لإكمال مشاريعهم من جانب التقييم و المتابعة.

**الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار:**

التي جاءت كتصحيح للوكالة السابقة، خاصة فيما يتعلق بالصعوبات التي يوجهها القطاع الخاص المقاولاتي، مما استلزم مجموعة من الحلول و التسهيلات من أجل تحقيق الأهداف.

**الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

هي آلية تساعد الفعل المقاولاتي على تحقيق التنمية بمجتمع العمل، تهدف إلى تشجيع العمل المقاولاتي و دعم كل أشكال التشغيل من خلال استقطاب الشباب البطال الذين يمتلكون فكرة إنشاء مؤسسات. اضافة إلى منظمات أخرى:

**الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**الذي يهدف إلى فعالية التشغيل من خلال مراكز البحث عن عمل و دعم العمل الحر و منظومة تكوين الشباب على الأفعال المقاولاتية.

**وكالة تسيير القرض المصغر**:

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة فبي محاربة البطالة و الفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بقروض مصغرة و تقديم الدعم و الاستشارة للمبادرين و المتابعة لإنجاح المشاريع المسجدة. و قد تستهدف هذه الأخيرة الفئات الاجتماعية الهاشة.

 كلها آليات إن وظفت بشكل سليم وجيد، فإنها ستسهم في مساعدة الفعل المقاولاتي على الإنجاز و تحقيق الطموحات كبنية تحتية. كما يمكن ذكر دور النقابات و الجمعيات المهنية للمقاولينالتي تهدف إلى تنظيم و متابعة الممارسات الاقتصادية لتجنب أشكال الفوضى الاقتصادية، حيث تم إصدار قانون رقم90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر1990 المتعلق بالجمعيات المهنية الذي سمح بإنشاء هيئات مؤسساتية ساهمت في تحقيق التنمية بمجتمع العمل. كما نجد كذلك وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار التي أنشئت سنة 1991 و هي مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي توسعت بدورها في ترقية الاستثمارات و الصناعات في القطاع العام و الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية(صندرة،2009-2010،ص42-47)، مما دعنا للتساؤل عن مشاريع المقاولة المنجزة والصعوبات التي أدت إلي الإخفاق.

**2-2مشاريع المقاولة في الجزائر:**

ما يميز المؤسسة الخاصة في بلادنا أنها عرفت تطورا عبر أربعة مراحل بدءا بالمرحلة الاستعمارية التي تتسم بالنشاط الفلاحي و الحرفي، إلي مرحلة الاستقلال التي تمثل مرحلة البناء الاقتصادي و الاجتماعي الذي خص أول قانون خاص للاستثمار الأجنبي الصادر سنة 1963،ثم الانتقال إلي مرحلة الشرعية القانونية بصدور قانون ثاني للاستثمار، و الذي توسع من حيث التنفيد في ظل اعتماد

 برنامجين خماسين يمتد من 2010-2014 ليستكمل ببرنامج الخماسي الرابع للفترة الممتدة ما بين 2015-2019 بعد أن أخدت الجزائر توجها نحو الاقتصاد الحر بما تضمنه قانون الاستثمار لسنة1993 و الذي أسهم في بروز المؤسسات المقاولاتية و ظهور مقاولين جدد يتميزون عن المقاولين القدماء بالتقارب النسبي لفئة الشباب من حيث السن و الشهادات الجامعية بمختلف التخصصات كعلوم الهندسة و العلوم الانسانية و الانتماء إلي أصول حرفية و تجارية، مما يؤكد أهمية النسق الاجتماعي و الثقافي في تحديد نوعية المشاريع التي لاتصل دوما إلي مستوي الابتكار الذي تشهده الدول المتطورة.

و عليه تساهم المقاولة في بروز المهن الحرفية و التي تكون في شكل ورشات يشرف عليها رب الأسرة في سياق تضامني اجتماعي بين المقاول المعلم و الصناع الحرفيين. إضافة للحفاظ على الموروث الثقافي والقيم و العادات التي تعد بمثابة مرجعية أو قانون عرفي يسير المقاولة ذات الطابع الحرفي.

و من الآليات التنموية و التعليمية تعميق الفكر المقاولاتي و تنمية المهارات بتشجيع العمل الحر الخاص بكل أشكاله و تحقيق التشغيل، و الذي يتحقق بفضل التكوين الذي يستهدف بدوره المقاولين الشباب المتميزون بالقدرات الابداعية و روح المخاطرة.

إن اكتشاف هذه الفئة و تأهليها يعد ضرورة حتمية لتحقيق التنمية، مما يعزز الطرح في دور المقاولة الخاصة في خلق فرص العمل و توفير الشغل مع توسع حجم المؤسسات و إكساب الفرد المقاول الحس التنموي بابتكاره لتقنيات جديدة و الحفاظ على بعض الحرف. مما يدل على واقع التنمية المحلية ببلادنا مع بروز جديد لدور المرأة في العمل المقاولاتي بامتهان حرف تقليدية كالخياطة و الطرزـ و تعزيز دور العائلة

في توارث العمل المقاولاتي لبعض الحرف و المهن على مر الأجيال مما يكسب الفرد المقاول منذ الطفولة هذه القيم و الممارسة لهذا الفعل و هذا ما يؤكد تكوين نسق من القيم متكامل في أداء الفعل المقاولاتي. و هذا ما يوضحه الجدول الآتي

**الجدول1**: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر(2005-2015)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| المجموع | عمومية | خاصة | المؤسسة |
| 246716 | 874 | 245842 | 2005 |
| 270545 | 739 | 269806 | 2006 |
| 357245 | 666 | 293946 | 2007 |
| 392693 | 626 | 39246 | 2008 |
| 455987 | 591 | 455398 | 2009 |
| 619072 | 557 | 618515 | 2010 |
| 512428 | 572 | 511856 | 2011 |
| 533263 | 561 | 632702 | 2012 |
| 659240 | 503 | 658737 | 2013 |
| 659828 | 510 | 659039 | 2014 |

[www.and.dz/13/11/2017](http://www.and.dz/13/11/2017)**المصدر:** منشورات وزراة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة2012+2012

على الرغم من غياب المعطيات الاحصائية بعد سنة 2014، إلا أن بعض التقارير تؤكد على أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم يتجاوز في الثلاثي الأول لسنة 2017 440 ألف مؤسسة، و هي تشغل أقل من مليون شخص، حيث يمكن عرض عدد المشاريع ومناصب العمل المصرح بها في: **الجدول رقم2:**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| % النسبة | مناصب الشغل | %النسبة  | عدد المشاريع | القطاع |
| 4.69 | 53445 | 2.06 | 1316 | الزراعة |
| 21.62 | 246138 | 17.85 | 11389 | البناء |
| 40.97 | 644382 | 17.64 | 11256 | الصناعة |
| 1.97 | 22478 | 1.47 | 935 | الصحة |
| 14.32 | 162976 |  48.74 | 31097 | النقل |
| 5.45 | 62069 | 1.60 | 1018 | السياحة |
| 10.23 | 116476 | 10.64 | 6786 | الخدمات |
| 0.32 | 4100 | 0.00 | 2 | التجارة |
| 0.38 | 4384 | 0.01 | 5 | الاتصالات |
| 100 | 1138412 | 100 | 63804 | المجموع |

هذا و تشير المعطيات الإحصائية إلى تذبذب مساهمة هذه المؤسسات في إيجاد مناصب شغل و هو ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم 3:**مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 2017 | 2016 | 2015 | القطاع/السنة |
| 116 | 252 | 206 | صناعة |
| 210 | 624 | 645 | أشغال عمومية |
| 30 | 187 | 75 | زراعة |
| 236 | 740 | 744 | خدمات |
| 592 | 1803 | 1670 | المجموع |

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية للتشغيل

ما بين سنة (2016-2017) شهدت كل القطاعات تراجعا في تشغيل اليد العاملة حيث انخفضت نسبة التشغيل إلى الثلث.

و لعل هذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد و التي رافقتها نتائج مالية سلبية تسببت في نقص تمويل هذه المؤسسات و إعجازها عن فتح مناصب شغل جديدة بل غلق و اختفاء بعضها حيث نسجل نسبة 18 بالمئة و أن العامل الرئيسي من اختفاءها صعوبة التمويل و التي تقودها إلى البحث عن التمويل الخارجي الذي في الغالب تعجز هذه الأخيرة عن تقديم ضمانات مالية للبنوك مما يجعلها تختفي.

لكن الواقع الاقتصادي يؤكد أن المقاولة و بعد أكثر من عشرين سنة من التوجه لم تحقق بعد النتائج المنتظرة من الخروج من الاعتماد على اقتصاد ريعي.

و تكتمل العراقيل و الصعوبات التي تؤدي إلى إخفاق المقاولاتية في:

-سوق العمل: نقص المسيرين الإداريين، نقص الاستثمار في مجال التكوين.

- مصادر المعلومات: نقص المعلومات الاقتصادية (قاعدة المعلومات و الإحصائيات على الأسواق).

- الإدارة/ الخدمات العمومية و المنشآت: الإدارة العمومية غير ملائمة، الإجراءات معقدة، مشاكل الجمارك و الإدارة الجبائية.

-النظام القانوني: غير موافق لاقتصاد السوق، ضعف الموارد التمويلية، إجراءات طويلة لتعريف الشبكات.

- السوق العقاري: عدم استغلال مناطق عقارية كثيرة، و لا يوجد سوق عقاري حقيقي(سوق حر)، تسير سيء للأراضي.

هذه الصعوبات ترافقت مع جملة من السلبيات عملت على اضعاف روح المقاولة و تجسيد أهدافها:

-عدم وضوح الأهداف التي من المفروض تجعل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة لتوفير مناصب عمل و التقليص من البطالة من جهة، و وسيلة لتجسيد و دعم الروح المقاولاتية من جهة أخرى.

ضخامة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار و غياب المرافقة و المحاسبة: الأمر الذي ساعد على بروز سمة الاتكالية و عدم الاهتمام بتحقيق الفاعلية المرجوة مما سهل من تهرب المدينين من سد ديونهم معتبرين أموال الاستثمار منحة بل و حق.

عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري: المقاولاتية نشأت في بلدان تختلف تماما في نموها و تطورها عن الجزائر.

عملية النقل للمقاولاتية في بلادنا يغيب عليها الاطار المعرفي و العلمي الخاص بها، حيث يفترض الأمر تصورا للأسف لا يتوافق مع التقاليد البلية و الرداءة. دون مراعاة خصوصيات و واقع المجتمع الجزائري، كما أن المقاولاتية تأخذ مشروعيتها من الخطاب السياسي الذي يؤكد في فحواه أن هذه الأخيرة ما هي إلا استجابة لحاجة اجتماعية(صكري وآخرون،2017،ص98-104).

**الخاتمة:**

تلخصت في مجموعة من الاستنتاجات و التوصياتهذه الوضعية من حيث التأسيس و التوظيف للمؤسسة الخاصة تجعلنا ندرك و نستنتج ما يلي:

قد يكون فحوي البرامج التعليمية للمقاولة بعيدة كل البعد عن واقع الممارسة لمهنة المقاولة.

الذي يتفاعل في أرض الواقع بعناصر الإرث الثقافي للمجتمع الجزائري الذي يحدد دور الأسرة في اختيار نوع المشروع و الرأس المال المادي لتمويله، مما قد يطغي عليه المنطق الاقتصادي العائلي المتوارث خاصة أن النموذج التقليدي مقاوم لنموذج الحداثة كما أشار إليه أ.دبشير محمد في أبحاثه عن ثقافة المؤسسة(بشير،2018،ص112-113).

لكن لا أحد ينكر أهمية التعليم المقاولاتي و دوره في نشر ثقافة الريادة بما حققه من إنجازات تجسدت في التوجه لدرا المقاولة لإنشاء مشاريع جديدة، فقط يستلزم ضرورة صياغة الاطار المعرفي لهذا النوع من البرامج التعليمية و التي في الواقع غير متوفرة وفق ما يناسب خصوصية مجتمعينا العربية.

**قائمة المراجع باللغة العربية:**

1أبو زيد أحمد، (2005)، **المعرفة وصناعة المستقبل**، الكويت، سلسلة الكتاب العربي، ط1.

2- الجودي محمد علي، (2014-2015)، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تحت إشراف أ.د موسي رحماني، في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

3- بدراوي سفيان، (2014-2015)، **ثقافة المقاولة لدي الشباب الجزائري المقاول: دراسة ميدانية بولاية تلمسان**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، تحت إشراف أ.د بشير محمد، قسم العلوم الاجتماعية، شعبة علم اجتماع، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية أبو بكر بلقايد تلمسان.

4- العجلةحاجي ، جوان (2013)،**جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع و الأفاق: دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد35.

5- بلحاج عبد الكريم،(1996) **منظور الشباب و تفاعلاتهالاجتماعية مع صيرورة الاندماج المهني،** الرباط المغرب، سلسلة ندوات و مناظرات رقم 59، انجاز الجمعية المغربية للدراسات النفسية: الشباب المغربي في أفق القرن الحادي و العشرين، تنسيق مبارك ربيع، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية.

6- بن قدور أشواق، بالخير محمد، (جانفي2017)،**أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاشالحس المقاولاتيفي الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي لتامنغست، العدد11.

7 - بوقرة كمال، رحماني اسحاق،(مارس2017)، **المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل: دراسة سوسيو-اقتصادية للفعل المقاولاتي في الجزائر**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 21،ص98.

8- حديدان صبرينة، (2017)،**المقاولاتية في الجزائر أي واقع و أي مستقبل؟ (وجهة نظرسوسيولوجية)**، مجلة آفاق علمية، مجلد9،العدد2.

9- سلامي منيرة،18/19 أفريل(2012)، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلباتالثقافة و ضرورة المرافقة – تجربة وكالة الوساطة و الضبط العقاري و تجربة الحظيرة التكنولوجية بالجزائر**، الملتقي الدولي حول استراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر.

10- صكري أيوب، جلاب محمد سمير، شطة علي، ديسمبر (2017)، **واقع التعليم المقاولاتي بالجزائر** – **الإنجازات و الطموحات**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال.

11- صندرةسايبي،(2009-2010)،**سيرورة إنشاء المؤسسة و أساليب المرافقة**، قسنطينة، دار المقولاتية.

12- صندرةسايبي،(2014-2015)،**محاضرات في إنشاء المؤسسة**، جامعة قسنطينة عبد الحميد مهري.

13- مجدى عبد الوهاب قاسم، سالم فاطمة الزهراء، (2012) ، **مستقبل جودة التعليم العالي: التدويل و ريادة المشروعات و الطريق إلي الجودة العالمية**، مصر، دار العالم العربي.

14- محسن مصطفي،(1999) ،**الشباب و اشكالية الاندماج: مقاربة سوسيولوجية** ،سلسلة ندوات و مناظرات رقم 49، منشورات كلية الآداب و العلوم الانسانية، الرباط المغرب.

15- وناس المنصف، (2002)، **مجتمع المعرفة والإعلام، الإذاعات العربية**، العدد4، جامعة الدول العربية، اتحاد اذاعات الدول الغربية.

**16-**-5CHIGUNTA (F), (décembre2003) ,**L’entrepreneuriat chez les jeunes : relever les grandesdéfis stratégiques, L’actualité des services aux entrepreneures**, N°7, DGCID.

17- Lakjaa Abdelkader, (21-22 mai 2007), **La jeunesse algérienne entre valeurscommunautaires et aspirationssociétaires**, Colloque international pluridisciplinaire : ville et marginalité chez les jeunes, Organisé par l’université Mentouri de Constantine, l’université du 20 Aout 1955 de Skikda et de l’université de paris x Nanterre, Skikda.

18- M. Forier, S langlois, (1997**)**, paris**, Présentation, réseaux structures et rationalité,** inRevueAnnée sociologique, N1, vol 47, P.U.F.

**قائمة المراجع باللغة الانجليزية:**

1-LakjaaAbdelkader, (21-22 May 2007), The Algerian Youth between Community Values and Societal Aspirations, International Colloquium on Multi-Discipline: City and Youth Marginality, Organized by Mentouri University of Constantine, University of 20 August 1955 in Skikda and the University of Paris x Nanterre, Skikda

2-Ben KaddourAshwaq, Belkheir Mohamed, (January 2017), The importance of spreading the culture of entrepreneurship and revitalizing the sense of entrepreneurship at the university, Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, University Center for Tamingst, No. 11, p. 348.

3-Hadidane Sabrina, (2017), Entrepreneurship in Algeria What Reality and What Future? (A sociological viewpoint), Journal of Scientific Horizons, Vol. 9, No. 2, pp. (26-27).

4- badraouiSofiane, (2014-2015), the entrepreneurial culture of Algerian entrepreneurial youth: a field study in the Wilayat of Tlemcen, a thesis submitted to the Ph.D. Department of Sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences, AbouBakrBelkayedTlemcen, p. 138.

-5-CHIGUNTA (F), (December 2003), Youth Entrepreneurship: Addressing the Big Strategic Challenges, Current Affairs for Women Entrepreneurs, No. 7, DGCID, p05.

6-Belhadj Abdelkrim, (1996) Youth Perspective and its Social Interactions with the Process of Professional Integration, Rabat, Morocco, Series of Seminars and Debates No. 59, Achievement by the Moroccan Association for Psychological Studies: Moroccan Youth in the 21st Century, Coordinated by Mubarak Rabie, Faculty of Arts Publications and Humanities.

7-Forier, S langlois, (1997), paris, Présentation, réseaux structures et rationalité, in Revue Annéesociologique, N1, vol 47, P.U.F, p33.

-8- .Mohsen Mostafa, (1999), Youth and the Problem of Integration: A Sociological Approach, Series of Seminars and Debates No. 49, Publications of the Faculty of Arts and Humanities, Rabat, Morocco

9- Bougherra Kamal, RAHMANI ISHAQ, (March 2017), Private Enterprise as a Development Mechanism in the Work Community: A Socio-Economic Study of Entrepreneurship in Algeria, Journal of Social Studies and Research, Martyr HammaLakhdar Al-Wadi University, No. 21, p. 98.

10- Salami Mounira, 18/18 April (2012), Entrepreneurship orientation for young people in Algeria: between the requirements of culture and the need for accompaniment - the experience of the agency of real estate and mediation and the experience of the technological barn in Algeria, the International Forum on strategies of organization and accompanying institutions
SMEs in Algeria, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, University of KasidiMerbahOuargla Algeria, p. 3.

11-aljudiu muhamadealy, (2014-2015), nahwtatwiralmqawlatyt min khilalaltaelimalmqawlaty, risalatmuqadimatlinaylshahadataldukturaheulawma, taht 'iishraf 'a.dmusirihmani, fi eulumaltasyiri, jamieatmuhamadkhaydrbiskrt, (134-135).

12 - Al-Ajla Hajji, Joan (2013), The Quality of Educational Service in the Higher Education Sector in Algeria: Reality and Prospects: An Analytical and Evaluation Study of the New Reforms of the LMD, Academic Journal of Social and Human Studies, No. 10, pp. 34-35.

13-bu Zaid Ahmad, (2005), Knowledge and the Future Industry, Kuwait, Arabic Book Series, i 1, p. 9

-14- SakriAyoub, Jalab Mohamed Samir, Shatta Ali, December (2017), The Reality of Entrepreneurship Education in Algeria - Achievements and Aspirations, Journal of Economics of Business and Finance, pp. (15-16).

15-Magdy Abdel-WahabKassem, Salem Fatima El-Zahra, (2012), The Future of Quality of Higher Education: Internationalization, Entrepreneurship and the Road to International Quality, Egypt, Dar Al-Arab Al-Arabi, p. 12.

16-Sondra Sibi, (2009-2010), the process of establishing the institution and methods of accompaniment, Constantine, Dar Almkolatip, p. (3-6).

17- Sandra Sibi, (2014-2015), Lectures on the establishment of the Foundation, University of Constantine AbdelhamidMehri, pp. 42-47.